

وليد نويهض*

قراءة في الثورات العربية مخاطر الارتداد إلى المربع الأول**

منظومة العلاقات الأهلية التي أفرزت تحديات تتصل بموضوع الهوية وكيفية التعامل مع الآخر المختلف.

مسألة الهوية (الكبيرة أو الصغيرة) لا يمكن عزلها عن إشكالية الديمقراطية في مجتمعات لا تزال نامية في درجة تطورها الاقتصادي، وقاصرة في مستوى وعيها السياسي، وعانت طويلاً عهود التسلط والظلم.

عمومًا، التغيير يحتاج دائماً إلى دولة تقود التحول. وهذا الأمر غير متوافر تاريخياً في المنطقة العربية؛ فالنخب التي تهيمن على عناصر القوة تكره المجتمع وتحارب طموحاته وتطلعاته. وهي مستعدة لاستخدام أدوات النظام التسلطي لمنع التغيير، وكسر إرادة الناس من خلال توظيف مخزون القوة للانقلاب على أحلام التغيير وتحطيم محاولات الانتقال سلمًا، ومنع التقدم إلى الأمام، وتعطيل إمكانات كسر الحلقة المقفلة.

مقاومة أنظمة التسلط لطموحات تعديل علاقات الاستبداد مسألة كانت متوقعة، وحذرت الكثير

بدأت معالم أزمة بنيوية في الظهور بعد أكثر من ثلاث سنوات على «الانفجار العربي الكبير»؛ فالأزمة التي لم ترتسم معالمها النهائية حتى الآن أخذت تفتح الباب أمام احتمال الارتداد إلى المربع الأول، وعودة العسكر إلى السلطة بغطاء شعبي يستغل «صناديق الاقتراع» بهدف تكريس نزعة الاستبداد من خلال استخدام منظومة القوة، وتخويف الناس من مخاطر التغيير، والتهويل من سلبيات تداعيات مرحلة الانتقال. النظام العربي الآن يلعب في الوقت الضائع بين حقبة استنفدت وظائفها وحقبة لم تنضج ظروف نهوضها، وهو ما يعطي فرصة لنمو اتجاهات تراهن على ضعف القوى الاجتماعية القادرة على تحمّل نتائج المتغيرات التي تطمح إليها الشعوب.

لا شك أن هناك أزمة بدأت تنمو على سطح تشققات البنى المتوارثة والمتراكمة منذ عهود الاستبداد، الأمر الذي يطرح إشكاليات بسبب ظهور صعوبات في التغيير وبروز تصدعات في

* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

** الحلقة الثانية من قراءة الكاتب لكتب صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في ما يتعلق بالثورات العربية. وهي تناول ما طرحته هذه الكتابات من مخاطر الارتداد عن إنجازات الثورة.

الديمقراطي يتطلب خيارات ثقافية معيّنة وتأهيلاً اجتماعياً (ص ٢٠). وإذا كان هناك إجماع على الطابع المفاجئ للانفجار العربي، فهناك إجماع مماثل على ضرورته (ص ٢٥).

لم تتقيد أفعال التغيير المبدعة بنمط ثوري محدد، كذلك وظف الفاعلون الجدد بعض آليات تقنية المعلومات لتسهيل تواصلهم، وبناء ثقافة افتراضية متجاوزة حدود المكان والزمان (ص ٢٨ و ٢٩). وأشار عبد اللطيف إلى عوائق التحديث ومخاطره وظهور استقطابات مسنودة إلى المرجعيات الفكرية والسياسية (هويات)، وانتعاش خطابات الهوية وعودة المكبوت الإثني والطائفي والقبلي والجهوي (ص ٤٤)، ملاحظاً دور النعرات في التجييش والتوظيف السياسي للعصبيات، وهو ما يكشف درجة النقص في مجال التحديث السياسي وعودة الطائفية (ص ٤٥ و ٤٨)، وتوظيف الإسلام السياسي للحدث لخدمة أفكار أخرى (ص ٥٢). وفي رأي الكاتب أن الطريق العربي نحو الديمقراطية يحتاج إلى مدى زمني طويل، وهناك إمكان تشكل إسلام سياسي متنور (ص ٦٠ و ٦١)، مشيراً إلى مأزق صناديق الاقتراع (ص ٦٨)، وضرورة الإصلاح الديني (ص ٧٠). فالثورة الثقافية تحتاج إلى فترة زمنية. ولا بد من تأسيس جبهة للفكر الحدائحي لمواجهة الانحدار الثقافي (ص ٧١ و ٧٢).

ويرى عبد السلام بنعبد العالي في مقاله عن «التشبيك وثقافة التواصل» أن الانتفاضات ليست ناتجة من وعي بل هي وليدة إحساس (ص ٧٣)، وهي كرنفال راقص لكثرة متدفقة وأبناء لحظة الزمن العاجل والاقتضاب والضبابية (ص ٧٣-٧٥). وفي رأيه أن الشباب ليس فئة عمرية، وشباب البطالة المتعلمة والميادين المفتوحة تتجاوزوا الفروق بسبب تقنيات الاتصال والانتشار

من الأقاليم العربية من مخاطر التسرع في المراهنة على نتائج الانتفاضات العربية. فسمير المقدسي تحدث عن العجز الديمقراطي العربي في اعتبار «أن مفهوم الديمقراطية قد لا يكون من المفاهيم المتفق عليها»^(١)، لأن التنوع الاجتماعي والتكوين الديني أو العرقي في بعضها يمنعان التوحد ويعطلان التقارب ويضعفان توسع الطبقة الوسطى^(٢). وأشار سهيل الحبيب إلى إشكالات مسار الانتقال حين ينمو المجتمع المدني متوازناً مع تنوع وظائف الدولة. وفي رأيه أن التجانس يخفي تباينات في المواقف والمفاهيم، وتجريد الديمقراطية وتحويلها إلى مفردة وعزلها عن الطابع الاجتماعي وحصرها بآليات نمط الحكم السياسي، وإجراءاته كلها تولد انقسامات تعطل إمكانات هزيمة الاستبداد. وهو يرى أن الديمقراطية ليست عكس الطغيان؛ إذ «ليس هناك ديمقراطية خارج البنى التي تفعلها على أوجه مختلفة»^(٣)؛ فهي ليست شعاراً يُستخدم في الصراع على السلطة، والاستبداد ليس العائق الوحيد للديمقراطية، بل توجد مقاربات للمسألة بعيداً عن مضمونها الثقافي الحضاري، ونجاح الديمقراطية مشروط بالمستوى الثقافي الاجتماعي وعلاقة الفرد (المواطن) بالدولة^(٤).

يعتبر الحبيب أن تحليله ليس تهرباً من الديمقراطية؛ فالمسألة تتطلب مجموعة متغيرات اجتماعية شاملة (المواطنة بدلاً من جماعات عضوية)، ونضج العوامل ضروري لنمو الحاجة إلى الديمقراطية، وهذا يتطلب عمليات إصلاح طويلة.

«الانفجار الكبير»

يقراً كمال عبد اللطيف في مقاله عن مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية «الانفجار العربي الكبير» في جانبه الثقافي، لأن الثقافي في الحدث غير مفصول عن السياسي والاجتماعي^(٥)، ولأن التحول

متمايزة المرجعيات (ص ٩٣-٩٤). وفي رأي الكاتب أنه لا بد من التريث، لأن الكل يرى في المشهد ما يريد أن يراه (ص ٩٥)، فهناك سؤال الهوية واستدعاء ثنائيات. الهوية موجودة ومتقلبة (ص ٩٦-٩٧)، ومصطلح الهوية يمتلك قدرة على الاستمرار في زمن التحولات (ص ٩٨-١٠٥). والدولة معرضة للتهديد بسبب تنافس هويات سابقة للدولة أمازيغ/أكراد/أقباط/زنوج/مذاهب/شيعة (ص ١٠٥-١١٠). والهوية ليست ماهية ثابتة؛ إنها تركيب لروابط (ص ١١٠-١١٢). لذلك تساءل أفاية عن مدى جاهزية الديمقراطية لتدبير هذا التذمر الهوياتي في الجزائر والعراق والسودان وليبيا وسورية (ص ١١٢-١١٨).

قرأ محمد شومان الجوانب الثقافية في الثورة المصرية؛ فالثورة لا تزال قيد التشكل: الإخوان (وسط)، حزب الوسط (يسار)، السلف (يمين) (ص ١٢٤-١٢٥). ويرى شومان أن تراجع هيبة الدولة يشجع عودة الاستبداد (ص ١٣٠)، واحتمال السطو على الثورة مسألة غير مستبعدة (ص ١٣٦)، كذلك عودة الانقسامات ونمو مخاوف عند الأقباط (ص ١٢٦، ١٣٩، ١٤١).

المسألة القبطية

دفع ظهور تشققات في الهوية المصرية الدكتور عزمي بشارة إلى تأليف كتاب حمل السؤال الآتي: «هل من مسألة قبطية في مصر؟»^(٦).

يبدأ السؤال عن المسألة القبطية بجواب، وهو أن «مفتاح التعامل مع الملف القبطي هو إعمال مبدأ المواطنة المتساوية، وأن الديمقراطية هي الإطار الملائم لمثل هذه المقاربة» (ص ٧).

بعد الجواب يبدأ التساؤل عن الجهات المسؤولة عن الملف المفتعل؛ فهناك من يقول إن «من يقف وراء

الرقمي والتحويلات التقنية. فالثورة المعلوماتية تتخطى الحدود التقليدية، كما أن الإنترنت والهاتف النقال أدخلتا تغييراً على العلائق التي تربط الأفراد بعضهم ببعض (ص ٧٧-٧٩).

التواصل الشبكي ليس بحاجة إلى مكان واقعي؛ فعالم الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية والواقع الافتراضي «مجرد خيالات» بين الممكن (حلول) والافتراضي (إشكالات). والفرق بين الممكن والافتراضي أن ميزة الافتراضي هي الانسلاخ عن الآن والتنافي مع الأيديولوجي (شكل جديد للنفي) (ص ٨٣-٨٦).

تقنية «البيوتوب» واختراق الخصوصية ليست ثورة تقنية، إنها ثورة شعبية وتتجاوز الرقابة؛ فهناك فضاءات جديدة للتواصل تحطت العقبات السابقة (ص ٨٧-٨٨)، من دون إنكار أهمية فعالية دعوات أيام الجمعة (التجمع في ميدان التحرير).

تحدّث محمد نور الدين أفاية في مقاله عن «الهوية الثقافية» التي هي إثبات الذات في المجال العام، وهي ضد الاستبداد والتسلط. وهناك ارتباك المثقف وظهور نخب جديدة مسلحة بأدوات تواصل (ص ٨٩-٩٠). الانتفاضات تشير إلى انبثاق مثقف عضوي جماعي يصنع مفهوماً جديداً للمجال العام، ولها سيولة خاصة تكسر ثنائية النخبة/ الجماهير. وفي رأيه أن التفاوت بين تطور المجتمع وجود الحياة السياسية كان سيؤدي إلى حدوث ارتجاج ما (الديموغرافيا والديمقراطية) (ص ٩١-٩٢). كذلك هناك التمدن، وتنامي دور الطبقة الوسطى، والانتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية، وانتشار التعليم، وهذه كلها مفارقات وتناقضات أربكت المثقف التقليدي ومحاولته للتكيف. فالاحتجاجات تحمل معها حركة ثقافية خاصة

في عهد سعيد باشا «اقترب التعامل مع الأقباط خطوات أخرى من مفهوم المواطنة»، وفي عهد الخديوي إسماعيل شهدت أوضاع الأقباط تحسناً ملحوظاً حين بدأ مفهوم المواطنة يترسخ «خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين» (ص ٢٢).

بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، تعرضت أوضاع الأقباط لـ«تناقضات عدة»؛ إذ أيدت الثورة الفئات الاجتماعية الدنيا وعارضتها «النخبة الاقتصادية القبطية الليبرالية» (ص ٢٣)، وهو ما ساهم في تعزيز الميل «إلى الانسحاب من الحياة السياسية» من دون أن يعني الأمر «أن الأقباط تصرفوا ككتلة متجانسة» (ص ٢٤-٢٥).

وبعد اصطدام عبد الناصر بجماعة الإخوان المسلمين، لجأت السلطة إلى اتخاذ تدابير للمزايدة، فأقرت الدين مادة أساسية في مراحل التعليم المختلفة، وأنشأت جامعة (جامعة الأزهر) مقصورة «على الطلبة المسلمين» (ص ٢٥) في وقت اتخذت إجراءات اشتراكية «يستفيد من خدماتها الجميع من مسلمين وأقباط» (ص ٢٦).

وفي عهد السادات لجأت السلطة إلى الانفتاح على التيار الإسلامي كي يساعدها في التخلص من «التيار الناصري واليساري»، الأمر الذي «أثر سلباً في أقباط مصر»، حين أضاف «الإسلام دين الدولة» إلى المادة الثانية من دستور ١٩٧١ ثم «الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع بحسب تعديل عام ١٩٨٠، فازدادت الهوة بين الأقباط والدولة» (ص ٢٨)، الأمر الذي انسحب «على عملية المشاركة السياسية للمواطنين المصريين الأقباط في الأحزاب أو الانتخابات» (ص ٢٩).

وفي عهد مبارك تحسن وضع الأقباط نسبياً مقارنة بعهد السادات، حين أبدت السلطة مرونة في

الأحداث الطائفية الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢) هم بعض قيادات أمن الدولة الذين يتبعون المنهج القديم لفرض السيطرة عبر إثارة الفوضى والفتنة» (ص ١١). والجيش «بدا عاجزاً كلياً عن إدارة الأزمة»، فهو فشل في «فض الاشتباكات الطائفية التي اندلعت ليلة ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١»، كذلك عجز «عن إقناع الأهالي بإعادة بناء كنيسة في موقعها» (ص ١٥).

لذلك، يرى بشارة في مقدمة الكتاب أن الحوادث الطائفية في مصر «أظهرت وجود نزعات وتطورات جديدة»، وأن «الطائفية في الوعي الاجتماعي اليومي ليست أمراً مصطنعاً»، وبالتالي لا يمكن معالجة الملف جذرياً «إلا في إطار دولة المواطنين، وفي إطار الهوية الوطنية المشتركة» (ص ١٦-١٧).

انطلاقاً من هذا المدخل النظري التمهيدي، يبدأ الكاتب قراءة المسألة من عناصرها التكوينية. فالقبط تسمية أطلقها العرب على مصر، وهي كلمة محرفة عن اليونانية «إيجبتوس» لكنها أصبحت إجرائياً تدل على «المصريين المسيحيين» (ص ١٩). وبهذا المعنى التاريخي فإن الأقباط «مصريون أصليون يصعب عليهم تقبل اعتبارهم أقلية»، إذ يوجد في مصر «٢٥٢٤ كنيسة بينها ١٣١٩ كنيسة قبطية أرثوذكسية» (ص ١٩).

في رأي الكاتب أن الأقباط جزء من «الأكثرية المصرية وحتى العربية»، وهذه الأقلية «لا تقارن بالأقليات المهاجرة في الدول الأوروبية مثلاً» (ص ٢٠)، لأن تاريخ وجودها يشهد على أصالتها وصولاً إلى عهد محمد علي باشا الذي عمل على إنشاء دولة حديثة بالتوازي مع نشوء فكرة المواطنة و«النزوع نحو مساواة الأقباط ببقية المواطنين في الحقوق والواجبات» (ص ٢٠-٢١).

وفق إطار ذهني جمعي قد يضيق في أحيان كثيرة عن احتواء مبدأ المواطنة» (ص ٤٤). وهذه المعضلة المتوارثة والمركبة تؤكد وجود ملف قبطني مفتوح يتطلب المعالجة، بدءاً من الاعتراف بالمشكلة ومفتاحها المواطنة المتساوية والديمقراطية (ص ٧٠). والحل لا شك مرهون بالتحويلات التي تشكل فرصة تاريخية لتوضيح المبادئ المتعلقة بشأن المسائل المدنية.

ما قبل الانفجار وما بعده

إذن هناك ملفات مكبوتة انفتحت في لحظة الانفجار، وطافت من أجواف التفسخات العصبية والهويات الصغيرة والضيقة. في تونس برزت مشكلة التفاوت بين محافظات الداخل ومحافظات الساحل؛ في ليبيا عادت خريطة المناطق الجهوية للظهور وارتسمت توجهات متخالفة بين مراكز القوى في الشرق والغرب والجنوب بشأن مكونات الدولة ووحدتها؛ في اليمن بدأت الانقسامات تعصف بالدولة وتهدد الوحدة ليس بين الشمال والجنوب فقط وإنما أيضاً في الشمال (التمدد الحوثي) وفي الجنوب (انعزال حضرموت وانكفاء عدن)؛ في سورية اجتاحت العصبية الطائفية والمذهبية شوارع المدن ومناطق المحافظات القريبة والبعيدة لترسم خريطة قدمته الطريق لنشوء مواقع متنافرة تعتمد مبدأ تحالف الأقليات ضد الأكثرية.

أما في مصر، فباتت عودة العسكر إلى السلطة مضمونة بعد أن نجحت «الدولة» في الانقلاب على الثورة بتعاطف «شعبي» عطل إمكانات تطور الديمقراطية سلماً من خلال التصويت ضدها اعتماداً على صناديق الاقتراع.

الأزمة المصرية وثورتها كانتا محطة مهمة في مجال أنشطة المركز العربي للأبحاث، الذي أصدر

«إجراءات بناء الكنائس، واعتبار عيد الميلاد المسيحي عطلة رسمية للدولة» في موازاة «محرابة التيار الأصولي أو مهاندته» (ص ٢٩)، وهو ما عرّض حقوق الأقباط للإهمال، وخصوصاً في مجال التمثيل النيابي أو التعيين الوزاري (ص ٣٠-٣١).

في مقابل هذا الجانب السياسي - الدستوري، كان الأقباط اقتصادياً «يبارسون المهن المختلفة» (ص ٣٢)، فهم «مندمجون في الطبقات الاجتماعية»، كذلك يمتلكون «ما يزيد على ثلث الثروة القومية مع أن نسبتهم ١٠٪ من مجموع السكان»، كما أعلنت الحكومة المصرية سنة ٢٠٠٧ (ص ٣٣).

على الرغم من ذلك، يبقى هناك مصادر متنوعة للشكوى من الغبن، مثل إغلاق أبواب الوظائف الرسمية العليا (الدبلوماسية والعسكرية) أمام الأقباط، وتجاهل الديانة المسيحية في مناهج التعليم، وتضييق الحكومة على بناء المدارس والكنائس وترميمها، وحصر رئاسة الدولة في المسلمين، وغياب مفهوم المواطنة (ص ٣٥-٤١).

يعتبر بشارة أن «الدولة ونظام الحكم تحديداً هما من يتحمل المسؤولية الأساسية عن وضع الأقباط»، بسبب فشل النظام «في بناء المواطنة المصرية المتساوية والمتكاملة في إطار الانتباء العربي وفي فضاء الحضارة الإسلامية، وفي ترسيخ عمومية مبادئ العدالة والمساواة أمام القانون (...). من دون تمييز على أساس ديني أو عرقي» (ص ٤٢).

كذلك «إن ضعف الدولة وفشلها المدني والقانوني أديا إلى حالة الاحتقان الطائفي والاختراقات الأمنية (...). وهي حالة عامة لا تخص الأقباط وحدهم» (ص ٤٣).

ضعف الدولة، في رأي الكاتب، ساهم في «فشلها في تحقيق مبدأ المواطنة»، وهو ما دفع الأفراد إلى اللجوء إلى «كيانات أخرى تعيد تشكيل مبادئهم

من التمرد وتوسع الحركة الاحتجاجية في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وتوسعها مجدداً في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وتطورها بعد ظهور ثلاث حركات احتجاجية بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، وصولاً إلى إزاحة مبارك بعد فشل التمديد للمرة الخامسة وطرده من مقر الرئاسة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ (ص ٩١-٩٤).

عن الشروط الاقتصادية كتب عبد القادر ياسين بشأن قانون الضرائب في سنة ٢٠٠٥ الذي جاء مجافياً للعدالة (ص ٤٢-٤٣)، وهبوط إنتاج القمح في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، وإعادة الأراضي المصادرة في سنة ١٩٩٦، وشح المياه وانخفاض العمل المأجور وارتفاع التضخم (٢٠٠٧)، وتذبذب نظام الأجور واتساع رقعة الفقر وإشاعة الفساد وتفشي البطالة (ص ٤٣-٤٥).

وزاد الطين بلة ارتفاع الديون الخارجية والمحلية، وسوء توزيع الدخل، وتراجع مخصصات الدعم للسلع التموينية، وانهيار الخدمات الصحية، وتحكم ضباط الشرطة في القضاء (ثلث القضاة)، واستحواذ القلة (٢٥ في المئة) على نصف إجمالي الدخل القومي (ص ٥١-٥٨).

كل ذلك ساهم في إشعال حركات مطلبية؛ إذ حدث بين سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٣ أكثر من ٥٩٦ إضراباً (ص ٥٩)، وشهدت مصر بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ أكثر من ١٣٣١ تحركاً مطلبياً (ص ٦٦) وصولاً إلى إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ وظهرت حركة احتجاج شبابية (كفاية) ودعوتها إلى التغيير في سنة ٢٠٠٩ (ص ٧٠-٧٢).

وعن العوامل الثقافية كتب محمد قاياتي عن وسائل الإعلام وصحيفة الدستور (١٩٩٣-١٩٩٦) والقنوات الفضائية ومخطط التوريث ودور الإنترنت في التواصل الاجتماعي وكشف تروير

مجلدين: الأول حمل عنوان «الثورة المصرية - الدوافع والاتجاهات والتحديات، ٢٠١٢»، والثاني حمل عنوان «٢٥ يناير، مباحث وشهادات، ٢٠١٣».

تطرت الدراسات إلى مختلف النواحي قبل الانفجار وبعده، فجاءت إلى ذكر الخلفيات التاريخية، والمقدمات السياسية، والشروط الاقتصادية، والعوامل الثقافية، والدوافع المباشرة، وطبيعة الثورة، ودور الشباب، واستخدام التكنولوجيا والصلات التفاعلية، والتعددية الحزبية، واختلاف المطالب والرؤى، وظهور الاتجاهات المنطقية، والتمدد الأفقي للجماهير، ودور المجلس العسكري وتوليّه إدارة المرحلة الانتقالية... وصولاً إلى التحدث عن جهاز مباحث أمن الدولة، ومعضلة الجيش ومخاطر تدخله والانقلاب على مبادئ الثورة.

عن الخلفيات التاريخية كتب أحمد بهاء الدين شعبان أن الثورة ليست ابنة اللحظة، بل كانت تطوراً طبيعياً شاركت في صنعه «جميع طبقات الشعب المصري وفئاته وطوائفه» (ص ٢٣ و٢٤)، وهي جاءت امتداداً لموجات وانتفاضات سابقة حدثت في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ (عهد جمال عبد الناصر) وفي السنوات ١٩٧٢ و١٩٧٧ و١٩٨١ (عهد أنور السادات)، وصولاً إلى صرخة «كفاية» ضد التمديد لعهد حسني مبارك في سنة ٢٠٠٤ (ص ٢٦-٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦ و٣٧).

عن المقدمات السياسية كتب محمد فرج، مشيراً إلى تزوير انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ومحاولة توريث السلطة لجمال ابن حسني مبارك (ص ٨٦). وجاءت هذه المحاولات في إطار تراكم موجات

الشرطة، والاستيلاء على المال العام، وطول فترة الرئيس وسياسة التوريث، وارتفاع الدين الخارجي (تضاعف خلال عشر سنوات) من ١٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠١ إلى ٣٤ مليارًا في سنة ٢٠١٠، وتزوير انتخابات نهاية سنة ٢٠١٠ (ص ١٦٥-١٦٦).

وعن التعددية الحزبية، كتب أحمد عبد ربه عن نمو ظاهرة الأحزاب الشكلية في ظل قيود قانونية شلت حركتها مواد دستور أعطت رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة (المادة ٧٤)، وهو ما ساهم في توليد منظمات «شخصية» من بين ٢٤ حزبًا تأسس في فترة بين سنتي ١٩٧٦ و ٢٠١١ (ص ١٩٦-١٩٧).

إلى هذا الكم السياسي من الأحزاب التي كانت تعاني انشقاقات وتدخل القضاء لفض خلافاتها وتجميد أنشطة بعضها، كتب زهران عن نمو ظواهر صحية وطبيعية عندما تأسست حركة شباب من أجل التغيير (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، وحركة تضامن (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، وحركة شباب ٦ أبريل (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، وحركة شباب من أجل الحرية والعدالة (نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، والجهة الحرة للتغيير السلمي (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، والحملة الشعبية لدعم البرادعي (نهاية سنة ٢٠٠٩)، وحركة كلنا خالد سعيد (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، وحركة شباب حزب الجبهة الديمقراطية (منتصف سنة ٢٠٠٦)، وهو ما ساهم في توسيع شبكة الإنترنت («التويتر»، «الفييسبوك») وتبلور ١٢ مطلبًا إصلاحيًا (ص ١٥٥).

كل هذا التراكم الصحيح لم يمنع الجيش من التدخل بعد أن استدعاه الرئيس في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لضبط الأمن، فأقدم على تولي مقاليد الحكم في إثر قرار مبارك التخلي عن منصبه؛ فالجيش استغل الفراغ الرئاسي في المرحلة

انتخابات ٢٠١٠ (الاستئثار بـ ٩٧ في المئة من المقاعد) والرشاوى والاختلاس وارتفاع معدل الفقر إلى ٤٠ في المئة. وأدى هذا التراكم إلى اندلاع ١٧٤٦ احتجاجًا بين أيار/ مايو ٢٠٠٨ وأيار/ مايو ٢٠٠٩ (ص ١٤٨-١٥٣)^(٧).

هذه العوامل المتراكمة كانت كلها بحاجة إلى دوافع مباشرة للانفجار؛ فانهيار أسر الطبقة الوسطى، وتردي الأوضاع الاقتصادية (٣٥ مليونًا تحت خط الفقر) وتفشي الأمية (١٧ مليون أمي بحسب إحصاء سنة ٢٠٠٨) ونمو سكان المناطق العشوائية (٨, ١٦ في المئة) أدت إلى قيام الثورة، كما كتب علي ليلة (لماذا قامت؟)، بعد أن بيع غاز مصر إلى إسرائيل بسعر بخس لقاء عمولات وسمسرة (ص ٤٢)، وبعد فضيحة انتخابات ٢٠١٠ وتأكل مكانة مصر ودورها، واحتكار مؤسسة الرئاسة القرار السيادي (ص ٤١-٤٢).

وبشأن طبيعة الثورة، رصد أمل حمادة العلاقة التفاعلية بين استخدام التكنولوجيا (١٥ مليون مصري) وتطور الحركات الاحتجاجية (ص ٩٨-١٠١)؛ فالشباب هو الفاعل الحقيقي ثم التحقت به الشرائح الشعبية بعد أن استمر التصعيد لمدة ١٨ يومًا (ص ١٠٢).

وكتب آية نصار عن رمزية ميدان التحرير واختلاف المطالب والرؤى (ص ١٢١). وكتب جمال علي زهران عن الاتجاهات المناطقية وامتداد الاحتجاج الأفقي على ٢٩ محافظة عشية الثورة (ص ١٤١). فالمحافظات تعاني البؤس بعد أن أشارت تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى وصول الفقر إلى نسبة ٥٥ في المئة، وهو ما ساهم في إشعال خمسة آلاف احتجاج خلال ستة أعوام (ص ١٣٩).

وعن وثائق الثورة كتب محمد صابر عرب عن الفساد، وقانون الطوارئ، وسطوة رجال

وتتوصل علام إلى استنتاج مبكر حين تؤكد في خاتمة دراستها أن «الثورة المصرية لم تتوصل بعدُ إلى إحداث تغيير جذري وهيكل في المجالات المختلفة التي تجلت فيها الثورة المضادة»، والثورة «لم تتحول إلى بناء هياكل جديدة أو إحداث تغيير حقيقي في الهياكل القائمة» (ص ٤١٥). وكل «يوم يمر من دون إحراز تقدم جديد في أي مجال هو بالفعل نجاح لقوى الثورة المضادة في عرقلة تقدم الثورة» (ص ٤١٦).

وفي السياق نفسه تخوفت شياء حطب من الارتداد على الثورة حين لاحظت «التناقضات التي حكمت موقف الجيش عقب تولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ واستجابته البطيئة للمطالب الثورية» (ص ٤٧٤)، الأمر «الذي يدفع إلى تصور وجود إصرار لدى الجيش على كبح جماح المد الثوري وتحويل مسار الحركة الثورية إلى حركة إصلاحية (...) الجيش نفسه يمكن أن يعدّ جزءاً من النظام السابق، فقيادته العليا تنتمي إلى الطبقة السياسية الأوليغارشية ذاتها، نظرًا إلى انغماس الجيش المباشر في الكثير من المشاريع الاستشارية والخدمية العملاقة، الأمر الذي أفرز بيروقراطية عسكرية تتشابك مصالحها مع البنى الاجتماعية موضع التفكير، أو نظرًا إلى أن الجيش يُعدّ قاعدة تجنيد سياسي للمناصب القيادية العليا في جهاز الدولة...» (ص ٤٧٥).

وحذرت حطب باكراً من خطورة أن إطالة «مدة بقاء المجلس العسكري في السلطة تعني الإصرار على إقحام الجيش في المعادلة السياسية المستقبلية» (ص ٤٧٦)، إذ «هناك الكثير من المنافذ التي يمكن أن يجد الجيش فيها سبيلاً إلى العملية السياسية بعيداً من الخيار العسكري المباشر (...) ومن شأن هذا

الانتقالية فألقى القبض على رؤوس النظام في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١، وحل مجلس الشعب وعطل الدستور في ١٣ شباط/ فبراير، وأقال حكومة الفريق أحمد شفيق في ٣ آذار/ مارس ٢٠١١، وحل جهاز أمن الدولة في ١٥ آذار/ مارس، واعتقل مبارك في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وحل الحزب الوطني الديمقراطي في ١٦ نيسان/ أبريل، وحل المجالس المحلية في الريف والمدينة في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وأعلن إجراء محاكمات علنية لشخصيات النظام في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١.

هذه الإجراءات عززت من مكانة الجيش ودوره، ورفعت سقف طموحاته، وهو ما شجعه لاحقاً على الانقلاب على الرئيس المنتخب (محمد مرسي) ومصادرة السلطة والبدء في تأسيس ثورة مضادة.

عن الثورة المضادة كتبت رابحة سيف علام تعرّف بعناصرها، فهي صراع «بين نظام جديد يحاول أن يرى النور، ونظام قديم سقط شعبياً لكن أركانه الفعلية لا تزال تحاول جاهدة استعادته حتى لو غيرت أشخاصه» (ص ٣٨٨). وترى علام أن بؤادر الثورة المضادة «بدأت قبل الحادي عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أي قبل إطاحة مبارك (...) وكان قادة النظام السابق وأنصاره يملكون إطاراً تنظيمياً لنشاطهم المناهض للثورة» (ص ٣٨٩).

بناء على هذا التصور، تعتقد علام أن قوى الثورة المضادة اعتمدت في رهاناتها على عناصر مختلفة، منها الفوضى والفتنة الطائفية والتخويف من الإخوان المسلمين وتدهور الوضع الاقتصادي، واستخدام الإنترنت والإعلام للتحريض ضد التغيير، وطمأنة الناس على حسن نيات المجلس العسكري (ص ٣٩٠-٤١٤).

المصرية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، وهو البيان الذي رحبت به إسرائيل» (ص ٥٣٦).

كل هذه القراءات المبكرة عن مخاطر المؤسسة العسكرية واحتمال مصادرتها السلطة السياسية من دون حاجة إلى انقلاب جاءت صائبة في توقعاتها؛ إذ حصل لاحقاً ما أثارته المقالات من احتمالات. فالرئيس المنتخب أصبح في السجن ينتظر صدور حكم ضده، ورئيس المجلس العسكري الأعلى بات الزعيم المنقذ من الإرهاب كما قدم نفسه في معركة ترشحه للرئاسة^(٨).

مصر الآن في مرحلة تحوّل دقيقة كما يقول عبد الرحمن حسام في مقاله؛ إذ «ثمة في الأعماق أمة تبحث عن مستقبلها. أما على السطح، فإن خريطة القوى المجتمعية في حالة تبلور؛ إنها تتشكل وتتحدد، وستتغير وتعيد تكوين ذاتها من جديد. والشهور المقبلة ستكون كاشفة لكثير من الادعاءات، والفرص، والتحديات، والأوهام والحقائق» (ص ٥٨٠).

الهوامش

(١) أمحمد مالكي [وآخرون]، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٤٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ - ٤٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٥) محمد مالكي [وآخرون]، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحجي (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢١.

(٦) عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

(٧) أحمد بهاء الدين شعبان [وآخرون]، ٢٥ يناير: مباحث وشهادات (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

(٨) آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

أن يفسح المجال أمام الجيش للظهور بوصفه فاعلاً رئيسياً في فعاليات المشهد السياسي لحماية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي» (ص ٤٧٧).

واعتبرت باكينام الشراوي أن البيان الرقم واحد الذي صدر في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ هو بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر والمنطقة، لأنه «دشن الدور الجديد للمؤسسة العسكرية بصفتها حاكماً سياسياً لا حاكماً عسكرياً، وهو دور جديد مختلف وفريد من نوعه» (ص ٤٩٥)، إذ أعطاهها صفة «تولي الحكم استجابة لتطورات الثورة التي فرضت عليه التدخل منعاً لتفاقم الأوضاع» (ص ٤٩٨).

ترى الشراوي أن دور العسكر في المرحلة الحالية يؤشر إلى نمو «ربيع الجيوش العربية» وليس «ربيع الشعوب العربية»، على الرغم من اختلاف المشهد بين تونس ومصر؛ «ففي تونس توارى الجيش وراء الكواليس بينما تصدر نظيره المشهد السياسي في مصر» ف«أصبح المجلس الأعلى هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية وفق الأمر الواقع ووفق الإعلان الدستوري في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١» (ص ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥). وأضحى «هو الجهة المخولة إدارة شؤون البلاد، والقائمة مقام السلطين التشريعية والتنفيذية إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية» (ص ٥٠٧).

ترافق الأمر مع تطمينات أرسلتها المؤسسة العسكرية إلى إسرائيل، كما يذكر عبد العليم محمد في مقاله، للحد من مخاوف تل أبيب على معاهدة السلام واتفاقات الغاز ووصول الإخوان إلى الحكم. ولم تتراجع المخاوف «إلا بعد صدور بيان المجلس العسكري باحترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، ويشمل ذلك بطبيعة الحال اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والمعاهدة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
عقد مؤتمره السنوي الثالث لقضايا الديمقراطية
والتحوّل الديمقراطي تحت عنوان:

«المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»

في الفترة الواقعة بين ١٣ و ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org